

مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي بدول
مجموعة (سي. دي. أو) الإسلامية

[c.e.d.e.a.o]

Nomique des etats de l afrique de l ouestOcommission ec

الدكتور محمد سعيد العمور
أستاذ مادة الاقتصاد الإسلامي
بجامعة الإسلامية بالنيجر

(طبعة تمهيدية)

لتحميل نسختك المجانية

ملتقى البحث العلمي
RENDEZVOUS OF SCIENTIFIC RESEARCHES
www.RSSCRS.INFO



ملخص للبحث

يتناول هذا البحث مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي، أسبابه، ومظاهره، ووسائل علاجه في مجموعة من الدول الافريقية تتضمن تحت مجموعة mique des etats de l ooncommission e[c.e.d.e.a.o] (سي. دي. أو)] الواقعة في غرب القارة الافريقية وتتميز هذه الدول والتي يفوق تعداد سكانها ٢٥٠ مليون نسمة بعدة خصائص منها :

- ١) أن جلها يصنف كدول ضمن حزام الفقر العالمي والذي ترى الدوائر الدولية أنه يدور بدوران المناطق المدارية (جغرافيا) حول العالم. ويطلقون عليه حزام الفقر الدولي.
- ٢) أن من بين هذه الدول دولتين وهما (الكاميرون، ونيجيريا) مصنفتان دولياً كأسوء دولتين إدارياً، ودولتين تتناوبان على مكانة أفقر دولة في العالم حسب تصنيف برنامج التنمية العالمي، وهما النيجر وتشاد..
- ٣) أن هذه الدول ذات إمكانيات طبيعية هائلة، فما وفيراً، أنهاراً وأمطاراً، وثرواتها الطبيعية هائلة بترولاً، وحديداً، ومنجنيزاً وبيورانيوماً ... إلخ.
- ٤) أنها تعتبر من أكثر مناطق العالم نمواً سكانياً وأبطئها نمواً اقتصادياً.
- ٥) أنها دول تتعرض باستمرار للكوارث الطبيعية كالتصحر في شمالها (مالي، تشاد، النيجر) والفيضانات في جنوبها (نيجيريا وغانا وبنين).

في ثلاثة مباحث حاولت تقصي أسباب انتشار مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي في هذه الدول، وختمت البحث باستبيان أجريته على طلاب كلية الشريعة في الجامعة وهم طلاب من ستة عشرة دولة إفريقية من هذه الدول المعنية بالبحث. بلغ عدد المشاركون فيه ١٤٠ طالباً، وكانت نتائجه مؤكدة للتشخيص الذي خلصت إليه من خلال

ملخص البحث / اللغة الانجليزي

CONCISE ABSTRACT OF THE THESIS

This project consists of the problems arising from the economical activities: such as: their types ,their obvious influences and the process of refraining from them.

Certainly ,I devide it into three (3) major categories:

Category 1: I talk about those which cause it and also about the types of economical deterioration.

Category 2: I specify it taking about their desavantage's role in the society.

Category 3: I sujested some momentous analysies that will help in refraing from this phenomenonism and regaining back the economics to it'palpable standard way with any of the phenomenon problems.

ملخص البحث باللغة الفرنسية

RESUME

Cette recherche regorge le probleme de la delincance dans les activites economiques: ces aspects, ces traces et la maniere d'en finir avec.

Pour cela je l'ai subdivise en trois parties:

Premiere partie: les causes et aspects de la delincance economique.

Deuxieme partie:les traces negatives de la delincance economique dans la societe.

Troisieme partie:les solutions qui peuvent aider a en finir d avec ce phenomene et faire revenir l'economie a son etat naturel depourvu de tout phenomene parmis les phenomenes de la delincance.

المقدمة :

إن الكتابة تحت هذا العنوان، تستدعي أن نمهد لها بمقدمة، نحاول من خلالها إظهار الإمكانيات الهائلة، التي حبها الله سبحانه وتعالى لهذه الدول، فائق ما يقال عنها من قبل علماء الثروة، أنها مستودع للثروات الطبيعية. ومن أشهر محاصيلها الزراعية، الدخن، الذرة، الفول السوداني، الموز، اليام، الكاكاو، وزيت النخيل، والأخشاب الصلبة، القطن، وغيرها من المنتجات الزراعية بالإضافة إلى ثروات حيوانية كبيرة، كالأبقار، والإبل، والأغنام، والطيور الداجنة، وغير الداجنة.

أما الثروة المعدنية فأهم عناصرها: البترول، اليورانيوم، القصدير، الحديد، النحاس، الذهب، الألماس وغيرها من المعادن.

أما ثرواتها الغابية، فتتمثل في الغابات الكثيفة، وخاصة في جنوب المنطقة حيث يمر خط الاستواء، والتي يكاد الماشي داخلها يمسك مصباحاً مضيئاً ليهتدى به من شدة ظلامها ! . وتنتمي هذه الغابات بأنها خضراء طول العام، وتشمل على عدة أنواع من الأشجار منها : أشجار أكاجو (l'Acajou)، وأشجار بيته (le bete)، وأشجار سامبا (le samba)، وأشجار تاك (le teck)، وأشجار أفوديري (lavodire) ، وأشجار ماكورى (le makore)، وأشجار إيروك (liroko) ومن هذه الأشجار ينتج أجود أنواع الأخشاب التي تستخدم في الصناعة .

أما الأنهر (الماء العذب)، فإن في هذه الدول مجموعة من الأنهر، أهمها نهر النيجر المصنف رابع أنهار العالم من حيث الطول وكمية الماء المتداقة، وكذلك نهر السنغال، والمصنف سادساً بين أنهار العالم، بالإضافة إلى كثير من الأنهر الأقل شأناً وفروعها. فهي ساحل العاج مثلاً والتي تعتبر من الدول ذات الأنهر الكثيرة، حيث

تعبرها أربعة أنهار رئيسية من شطراها الشمالي إلى شطراها الجنوبي، وهي : نهر كافالي (le cavally)، وطوله ٧٠٠ كم وينتهي في مدينة (تابو tabou). ونهر بندامي (le bandami) وطوله ١٠٥٠ كم وينتهي في مدينة لا هو الكبri (Grand lahou). ونهر كوني (le comoe) وطوله ١١٦٠ كم وينتهي في مدينة (أبو سو aboisso). ونهر سسندارا (le sassandar) طوله ٦٥٠ كم ويقرع إلى فرعين فرع ينتهي في مدينة كورهوغو (korhogo) والآخر إلى مدينة بونديالي (boundiali). وإلى جانب تلkm الأنهر، فإن هناك نهران ينبعان من الدولة نفسها وهما نهرا باولي (baoule)، و باغوي (bagoe)، ويتجهان إلى جمهورية مالي .^١

كما تتميز هذه المنطقة بساحل بحري طويل، يمتد من الحدود الموريتانية شمالاً حتى سواحل الكونغو جنوباً، مشكلاً الانبعاج الافريقي الشهير، ويتجاوز هذا الساحل الآلاف من الكيلو مترات طولاً، ويعتبر من أكثر مناطق العالم صلاحية لممارسة الصيد البحري، حتى أن دولاً مرموقة في هذا المضمار كاليابان ، ودول السوق الأوربية المشتركة، تتنافس وتنتساب على إستئجار هذه السواحل لاستخراج الثروة السمكية منها. وأما التربة فلا تكاد تخلو المنطقة من أي نوع من أنواع التربة، فمن التربة الطينية السوداء الناتجة من طمي الأنهر إلى التربة الرملية الناعمة المشكّلة للسوافي والكتبان الرملية والتربة البحرية، وغيرها من أنواع التربة المعروفة لذوي الاختصاص.

ورغم هذه الثروات الهائلة، والتي يضاف إليها الثروة الأهم وهي توفر الأيدي العاملة الرخيصة، إلا أن هذه الدول تصنف على أنها من أكثر دول العالم فقراً، " إن السبع دول الأولى فقراً في العالم وهي" تشاد، غينيا، مالي، النiger، غامبيا، فولتا العليا، غينيا بيساو " من دول غرب إفريقيا.

ولا يعتبر الفساد في النشاط الاقتصادي هو السبب الوحيد للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول. وإنما هناك أسباب أخرى يجدر بنا أن نذكرها. ونجملها

في الآتي:

- ١- عوامل مناخية: حيث تتباين الظروف المناخية تبايناً كبيراً من دولة لأخرى، وأحياناً في الدولة الواحدة. فشمال نيجيريا يصنف من ضمن المناطق المدارية قليلة الأمطار بينما جنوبها يعتبر من أكثر مناطق العالم أمطاراً، وهذا يعني أن شمالها يعاني من التصحر، وجنوبها يعاني من الفيضانات. كما أن دولاً مثل دول الساحل والصحراء وهي (تشاد، النيجر، مالي، بوركينا) من أكثر الدول قسوة مناخياً، فتشتد الحرارة في النهار حتى تصل إلى منتصف الأربعينيات وربما زادت عن ذلك في بعض الأيام، بينما تنخفض في الليل إلى الصفر أو مادونه في بعض المناطق الصحراوية منها. وهي دول غير شاطئية، فلا موانئ بحرية لها، وإنما تعتمد على موانئ ما جاورها من دول.
- ٢- تقشّي ظاهرة النكبات الطبيعية: ونعني بها الفيضانات المستمرة التي تهلك الزراعة في بعض المناطق، وتهدم البيوت، وتخرب البنية التحتية كالطرق والمصارف المائية، وأعمدة الكهرباء والهاتف، وما يصاحبها من نقل للنرية .. إلخ.
- ٣- ظاهرة الكسل لدى المواطنين عموماً. حيث إن الثقافة الشعبية كثيراً ما تفضل النشاط التجاري على الزراعة، وهي أكثر أوجه النشاط الاقتصادي قابلية للنجاح. فقد تمر بمحاذاة نهر يجري فيه الماء طوال العام ولا تجد زراعة ذات بال على ضفافيه^٣.
- ٤- تعدد الأعراق واللغات. ويعودي هذا إلى أن قبائل كاملة تضع أيديها على مناطق واسعة، ولا تسمح لغيرها من القبائل بمشاركة في الاستفادة مما تنتجه هذه الأراضي وكثيراً ما تبقى هذه الأراضي بوراً دون استثمار. ونوضح ذلك ببيان للوضع الديمغرافي لدولة كوت ديفوار مثلاً والتي كانت درة دول غرب إفريقيا من حيث الازدهار، وأصبحت هذا العام ٢٠٠٢ م منقسمة بين الحكومة المسيطرة على مساحة

٣٠% من جنوب البلاد وثلاث مجموعات منشقة ترجع في أصلها إلى قبائل غير جنوبية. وخاصة أن دولة كوت ديفوار تتشكل من ثلاث مجموعات رئيسية هي.

١- مجموعة القبائل الساحلية، ومنها قبيلة أدياكى (Adiaké) و أنسى (Broto mande) وبوركفو (Ainsi)

٢- مجموعة القبائل الغابية وتشمل جماعات : - جماعة برتوماندي الجنوبية (proto akan) وجماعة أكان (proto mande)

٣- مجموعة قبائل سافان وتشمل جماعتين : - جماعة برتوكولنكو (proto koulanqo) - جماعة برتوكولنكو (senoufo)

• وأما الفرقة الثانية : فهي تمثل هذه المجموعات :

١- مجموعة قبائل ماندي الشمالية التي تتكون من قبيلة بمباري ومالنكي (Malinke) وجولا (DIOLA) ويستحسن أن نشير إلى أن جميع هذه القبائل الثلاثة في أصلها عبارة عن جماعة واحدة بيد أنها أخذت هذه المسميات بعد حروب قبلية ووقائع تاريخية.

٢- مجموعة قبائل قلتائق (Les Migrations Voltaique) وهذه المجموعة تضم عدة قبائل منها : سنوفو، ودغونبا.

٣- مجموعة قبائل كرو (krou) وتشمل قبائل غيري وبتي وغودي وغيرها.

٤- مجموعة أكان: وتضم قبائل أتى وبولي وأبورى وأنى وغيرها.

٥- مجموعة قبائل البحيرات الساحلية : وتشمل من قبائل منها قبيلة إبيري (EBRIE) والأدجان (ALLDIAN) وأخرى (AHZI) وغيرها . وكل قبيلة من هذه القبائل لها لغتها الخاصة، ولها مناطق نفوذها، وحقولها ومراعييها رغم وجود قانون يمنع التقسيم الجغرافي على أساس العرق ويضمن المساواة لجميع أبناء الدولة الواحدة

إلا أن الواقع يقول غير هذا.

٥- النقص في رأس المال الانتاجي. والاعتماد على الطرق التقليدية في ممارسة النشاط الزراعي والصناعي، حيث يكون الاعتماد شبه كلي على القوى البشرية، وكذلك في طرائق تخزين الفائض من الانتاج الزراعي، فإنها طرق بدائية تقوم على تخزين المنتوجات الزراعية كالدخن والذرة في صوامع طينية تقليدية.

٦- التخلف في تنمية الموارد الطبيعية. حيث يقتصر النشاط الاقتصادي على عملية الاستخراج والبيع دون التخطيط لاستكشاف غير المعروف من هذه الموارد أو تصنيع الموجود وتحويله إلى سلع، مما يوفر فرص العمل والمال.

٧- النسبة العالية للأمية، وقلة الخبرة الفنية.

٨- التخلف في مركز المرأة الاجتماعي وقلة مساهمتها في النشاط الاقتصادي

وقد جعلت البحث في توطئة ومقدمة وأربعة مباحث. خصص المبحث الأول لذكر أسباب الفساد في النشاط الاقتصادي . وبيّنت في المبحث الثاني مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي. وجلّت في المبحث الثالث أهم نتائج الفساد في النشاط الاقتصادي . أما المبحث الرابع فضمنته الحلول والمقترنات للتخلص من هذه المظاهر. وفي الخاتمة أوجزت ما تضمنه البحث.

وسائل البحث:

استخدمت عدة وسائل لتحقيق الهدف المنشود وهو الوقوف على أسباب ومظاهر الفساد الاقتصادي في مجموعة [c.e.d.e.a.o]. وللوصول إلى الهدف استخدمت بعض المصادر والمراجع الأصلية التي تمت إلى الموضوع بصلة. وكذلك ترجمة بعض

الأخبار والتحليلات الواردة في الصحافة اليومية أو الدوريات التي وقعت تحت يدي باللغة الفرنسية والإنجليزية. وخبراتي المكتسبة خلال سبع سنوات من العمل والمشاركة الفعالة في كثير من مناشط الحياة العلمية في بعض هذه الدول، بالإضافة إلى استبيان أجريته على طلاب كلية الشريعة، من خلال أخذ عينة مكونة من عشرة طلاب من كل دولة من هذه الدول.

حدود البحث :

يختص البحث بدول منظمة مجموعة (سي. دي. أو) الإسلامية. [c.e.d.e.a.o] مع التركيز أكثر commission économique des etats de l afrique de l ouest[على الدول التالية (نيجيريا، النيجر، ساحل العاج، بوركينا، تشاد، مالي).

توطئة :

التعريف بدول مجموعة (سي. دي. أو) الإسلامية.

١- (**غينيا كوناكري**) : من دول غرب إفريقيا، مستعمرة فرنسية سابقاً، لغتها الرسمية الفرنسية، وهي إحدى الدول الإسلامية بغرب إفريقيا استقلت في ٢٨ - ٠٩ - ١٩٥٨ م، نسبة المسلمين فيها تصل إلى ٩٥ %.

٢- (**غينيا الإستوائية**) : من دول غرب إفريقيا، استعمرتها إسبانيا، لغتها الرسمية الإسبانية نالت استقلالها ١٩٦٠م تقع على الساحل الغربي لافريقيا، تحدها من الجنوب والشرق الجابون، ومن الشمال الكاميرون وخليج غينيا والمحيط الاطلنطي من الغرب. تتكون من شريط ساحلي ومجموعة من الجزر أكبرها جزيرة فرناندو. ومناخها استوائي وأهم قبائل سكانها البوبي (Bubi) وهم سكان جزيرة فرناردو و

الفانج (البانتو) ^٦.

٣- (النيجر) : مستعمرة فرنسية سابقاً، وهي إحدى الدول الإسلامية بغرب إفريقيا، وتبعد مساحتها مليون ومائتان وسبعة وستون كيلو متر. وعدد سكانها تسع ملايين وأربعين ألف نسمة ^٧. أعلن بأنها جمهورية في ١٨/١٢/١٩٥٨ م، واستقلت عن فرنسا عام ١٩٦٠ / ٨ / ٣ ميلادية، ولغتها الرسمية هي اللغة الفرنسية، ولغاتها المحلية كثيرة منها (الهوسا، والزрма، والفلاني، والطوارقية، والعربية، وغيرها...) ^٨. ونظام الحكم فيها نظام جمهوري يقوم أساساً على وجود برلمان منتخب بالاقتراع المباشر من قبل مواطني هذه الدول.

٤- (نيجيريا) : مستعمرة إنجليزية سابقاً، لغتها الرسمية الإنجليزية، وأهم لغاتها المحلية الهوسا حيث يتكلم بها أكثر من ثلثين مليونا من السكان، تليها لغة اليوربا، والإيبو، والفلاتية، وهي أكبر دول هذه المجموعة مساحة وسكاناً، يمتد ساحلها نيف وألف كم وتقع أراضيها في حوض نهر النيجر وفرعه بنوى، يمثل المسلمون حوالي ٤٥ % كما تزعّم الدوائر الحكومية. استقلت عن بريطانيا عام ١٩٦٠ ^٩ م. وأهم مدنها العاصمة أبوجا والمدينة ليجوس وكانو وكادونا.

٥- (ساحل العاج) : دولة كوت ديفوار هي إحدى دول غرب إفريقيا، مستعمرة فرنسية سابقة، لغتها الرسمية الفرنسية، يحدها من الشرق غانا، ومن الغرب ليبيريا وغينيا، ومن الشمال مالي وبوركينا فاسو ومن الجنوب المحيط الأطلسي ^{١٠}. مساحتها : (٣٤٦. ٣٣٣ كم) حصلت على استقلالها من دولة فرنسا بتاريخ ٧ / أغسطس عام ١٩٦٠ م أول رئيس لها في عهد الاستقلال هو (هوفيت بوانيه) Felix Houphouet Boigny. تقع كوت ديفوار بين الخطين (٤٣° و ١٠٣° من خط العرض الشمالي) ^{١١}.

٦- (**الكاميرون**) مستعمرة فرنسية سابقة، عاصمتها (ياوندي) تحدّها تشاد في الشمال والشرق وفي الغرب نيجيريا ومن الشرق إفريقيا الوسطى ومن الجنوب الجابون وغينيا الاستوائية، ولغاتها الرسمية الفرنسية والإنجليزية بالإضافة إلى العديد من اللغات المحلية التي منها اللغة العربية. وأرضها مغطاة بالغابات وبحشائش السافانا^{١٢}. ويكون سكان الكاميرون من حوالي مائة قبيلة زنجية، وبعض القبائل البربرية والحامية والعربية. وأشهر قبائلهم الفولان والكتوما والماندورا والمسة والكانوري، وغالبية السكان من المزارعين وأهم المنتجات الذرة والموز والكاسافا والأرز والقطن والبن والكاكاو، وأهم ثروات البلاد الحيوانات بأنواعها أبقار وأغنام وماعز. بالإضافة إلى القصب والبوكسيت والذهب وبعض المعادن الأخرى^{١٣}.

٧- (**سيراليون**) مستعمرة بريطانية سابقة، استقلت عام ١٩٦١ م، لغتها الرسمية الانجليزية يحدّها من الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق والشمال غينيا ومن الجنوب الشرقي والشرق ليبيريا، عاصمتها ومينائها (فريتاون) وأهم مدنها (كويدو، وبو، وكينما) منها مداري رطب، أبرز قبائلها الماندي والتمني والماندنج والفولان والصوصو ويانونكا وفاي، وأهم مظاهر النشاط الاقتصادي بسيراليون الزراعة ومن أهم محاصيلها الأرز، والذرة، والكاكاو، والزنجبيل، والفول السوداني، والأخشاب النادرة، ويتمهّن السكان كذلك صيد الأسماك، وأهم خاماتها المعدنية الماس والذهب واللؤلؤ والبوكسيت والحديد^{١٤}.

٨- (**ليبيريا**) : مستعمرة بريطانية سابقة، استقلت عام ١٨٤٦ م، لغتها الرسمية الانجليزية، وهي أقدم الدول في غرب إفريقيا، أنشأها الأوربيون كدولة تخص الرقيق المحرر، تحدّها من الشمال غينيا، ومن الغرب سيراليون، ومن الشرق

والشمال الشرقي كوتديفوار ومن الجنوب المحيط الأطلسي، عاصمتها منروفيا ومن أشهر مدنها (جرنغيل، ويل، وجبارنجا، أبرز قبائلها الماندنج ومندي والسووننكي والسود المحررين ومن الولايات المتحدة حيث يشكلون ٥٪ من تعداد السكان وتتركز في أيديهم السلطة والثروة، وهي بلد زراعي، منتج للذرة والفول السوداني والأرز والكافا وحبوب الكولا والمطاط وجوز الهند، ومن معادنها الذهب والماض، والحديد^{١٥}.

٩- (بوركينا فاسو) مستعمرة فرنسية سابقة، عاصمتها (واقادوجو) دولة داخلية، لا شواطئ لها، تحدها مالي من الشمال والغرب، وساحل العاج وغانا وتوجو من الجنوب وبنين من الجنوب الشرقي، وتقع جمهورية النيجر في شمالها الشرقي. مناخها مداري ممطر صيفاً، جاف شتاء وتغطي حشائش السافانا والشجيرات مساحة كبيرة من أرضها^{١٦}. وأشهر قبائل بوركينا فاسو الموسى ويشكلون نصف السكان تقريباً ثم الماندنج ومنهم الديولا والسامو والتاجا ومن سكان بوركينا أيضاً الهاوسا والطوارق والفولاني^{١٧}. ويعمل البوركيني في الزراعة والرعي، وأهم محاصيلهم الزراعية الأرز والذرة والفول السوداني والقطن والسمسم والحبوب (الدخن) وثروتها الحيوانية تقىض عن حاجاتها المحلية وتصدر إلى الخارج منها. وتميز بوركينا بتوفر الأيدي العاملة الرخيصة والمتقنية في العمل قياساً بدول الجوار.

١٠- (غانا) مستعمرة انجليزية سابقاً، لغتها الرسمية الانجليزية، من أوائل الدول التي استقلت عن بريطانيا. تحدها من الشرق التوجو ومن الغرب ساحل العاج ومن الشمال بوركينا فاسو ومن الجنوب المحيط الأطلسي، عاصمتها (أكرا) وأشهر مدنها (كوماسي، وتيما) مناخها استوائي في جنوب البلاد، مداري في

شمالها لأن الدولة تشكل مستطيل في الانبعاج الافريقي الذي يمر في طرفه الجنوبي خط الإستواء. أشهر قبائل غانا (الفانتي، والأشانتي والموسي والأيوى والأكان والكوماسي والمامبروسي والفولان والهوسا. وتعتبر غانا من أهم الدول الزراعية في غرب القارة الافريقية وأبرز محاصيلها الكاكاو وزيت النخيل والمطاط والبن والدخن والفول السوداني والنيام^{١٨}.

١١-(التوجو) مستعمرة تداول عليها الاحتلال الألماني، ثم الفرنسي والإنجليزي، انتهى الأمر بضم الجزء الذي تحت الاستعمار البريطاني إلى غانا عام ١٩٥٧م، وبقي الجزء المستعمر فرنسيا تحت وصاية فرنسا حتى استقلت عام ١٩٦٠م لغة الدولة الرسمية الفرنسية، وهي دولة صغيرة المساحة قليلة السكان، وجل سكانها من الوافدين من الدول المجاورة. يحدها من الشمال بوركينا فاسو، ومن الجنوب المحيط الاطلنطي ومن الشرق بنين ومن الغرب غانا. عاصمتها (لومي). مناخها متوجع بين المداري الجاف في الشمال، والمداري الممطر في الوسط والاستوائي غزير المطر في الجنوب، أمطارها صيفا وفصل الشتاء جاف. وأهم قبائل سكانها الاليوربا والابوبي والوتاشي والمينا والهوسا والزрма. وتعتمد توجو على تجارة النقل بعد أن أصبحت لومي من أهم الموانئ في غرب افريقيا وبها زراعة جيدة كزراعة الدخن والنيام والفول السوداني^{١٩}.

١٢ - (بنين) مستعمرة فرنسية سابقاً، لغتها الرسمية الفرنسية، استقلت عام ١٩٦٠م تحدها من الشرق نيجيريا ومن الغرب التوجو ومن الجنوب المحيط الاطلنطي ومن الشمال بوركينا فاسو و النيجر. عاصمتها (بورتونوفو) وأهم مدنها مينائها (كوتونو) وأشهر قبائل سكانها الفون، والأدجا، والاليوربا و الهوسا والباوول

والدندى والفولان. مناخها يشبه مناخ التوجو وغانا فهو متتنوع بين المداري الجاف في الشمال، والمداري الممطر في الوسط والاستوائي غزير المطر في الجنوب، أمطارها صيفاً وفصل الشتاء فيها جاف. أهم غلاتها الزراعية الذرة وزيت النخيل والكاسافا وفيها غابات كثيفة وثروة خشبية تصدر إلى الخارج. وفي شمالها يمارس السكان مهنة الرعي وتربيبة الماشية، وفي جنوبها وخصوصاً (كوتونو) يمتهن السكان مهنة الخدمات حيث إن ميناء (كوتونو) رئة الاستيراد والتصدير لعديد من الدول الداخلية التي لا شواطئ لها كالنيجر ومالي وتشاد وبوركينا.

١٣- **(السنغال)** مستعمرة فرنسية سابقاً، استقلت عام ١٩٦٠م، إحدى أكبر الدول الأفريقية في غرب إفريقيا، عاصمتها داكار، تحدّها من الشمال موريتانيا ومن الجنوب ليبيريا وغينيا ومن الشرق مالي وغرب المحيط الأطلنطي وجامايكا. أهم قبائلها الولف والموسى والبولار والفلان، وبها نهر السنغال وهو أحد أهم الأنهار دائمة الجريان في غرب إفريقيا، وتشتهر السنغال بثرواتها الطبيعية المتعددة منها الفول السوداني والدخن والقطن والذرة، بها بعض مناجم الحديد. مناخها مداري ممطر صيفاً جاف شتاء، وبها ثروة حيوانية تصدر منها إلى الخارج، وتميز شواطئها بغزاره محصولها من صيد الأسماك.

١٤- **(تشاد)** مستعمرة فرنسية سابقة، استقلت عام ١٩٦٠م، تحدّها من الشمال ليبيا والجزائر، ومن الجنوب إفريقيا الوسطى ولها حدود مشتركة حول بحيرة تشاد مع كل من النيجر ونيجيريا وتحدها من الغرب مالي، ومن الشرق السودان، لغتها الرسمية الفرنسية، وأشهر محاصيلها الزراعية، الدخن والذرة وأشهر ثرواتها الطبيعية البترول. وهي دولة داخلية لا شواطئ لها، تعتمد في

صادراتها على الكاميرون جنوباً ولibia شمالاً. مساحتها كبيرة، ومناخها مداري في الجنوب، صحراوي متطرف في الشمال. أمطارها في الصيف في جنوب البلاد، وتتعرض صحرائها الشمالية لبعض الأمطار في الشتاء أحياناً.

١٥ - (مالي) مستعمرة فرنسية سابقة، استقلت عام ١٩٦٠ م ، تعتبر من أهم دول غرب أفريقيا، ومن أكبرها مساحة، تحدّها من الشمال الجزائر، ومن الغرب موريتانيا، ومن الشرق تشاد وافريقيا الوسطى، ومن الجنوب بوركينا فاسو والنيجر. لغتها الرسمية الفرنسية، وأهم محاصيلها الزراعية القطن، والدخن، والذرة، وأكبر ثرواتها تكمن الحديد والذهب، والصيد النهري، مناخها مداري، جاف شتاءً ممطر صيفاً، تشكّل الصحراء مساحةً واسعةً من أراضيها، وهي دولة داخلية لا شواطئ لها وهذا من أكبر عوائق التنمية الاقتصادية في تلك الدولة، أشهر قبائلها السنغاي، والطوارق، الموسى، والولف والعرب.

١٦ - (جامبيا) مستعمرة إنجليزية سابقة، تحدّها السنغال من الشمال والجنوب والشرق، ويفصلها المحيط الأطلنطي من الغرب. لغتها الرسمية الإنجليزية، وهي جيب صغير أنشأته بريطانياً في خاصرة السنغال، كما هو الحال بين لبنان وسوريا، فهي - أي جامبيا - امتدادٌ طبيعيٌ واجتماعيٌ للسنغال، وأشهر قبائلها الولف والموسى والبولار والفلان، من أشهر محاصيلها الزراعية الفول السوداني، ومن أهم ثرواتها الصيد البحري.



المبحث الأول

أسباب الفساد في النشاط الاقتصادي

١) انتشار مظاهر التخلف :

ويمكن أن نقسم هذه المظاهر إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

أ) التخلف في التعليم.

إن معظم هذه الدول تصنف ضمن قائمة أكثر دول العالم انتشاراً للأمية، حيث تزيد نسبة الأمية الحقيقية في بعض بلدانها عن ٨٠ % من تعداد السكان. ففي ساحل العاج يبلغ نسبة متعلميها ٤٢ ، ٤ % من مجموع السكان ^٢.

وعلى الرغم من أن هناك بعض الدول بذلت جهوداً لابأس بها في سبيل معالجة ظاهرة الأمية (مثل نيجيريا) إلا أن نسبة الزيادة السكانية المرتفعة جداً لم تساعد الحكومة على تصحيح الوضع القائم. وتعود أسباب التخلف في مجال التعليم إلى عدة أسباب هي :

١- تأخر استقلال هذه الدول حيث إن جلها استقلت في أوائل السبعينيات، لكن الذين تولوا الحكم في تلك الفترة هم ممن كونهم المستعمر، وجلهم تلميذ نجيب لمستعمر

فاشي. فعلى سبيل المثال (الجزائر) رغم أنها استقلت في نفس الفترة التي استقلت فيها مالي والنيجر والتشاد وبوركينا. وكل هذه الدول كانت مستعمرات فرنسية، إلا أن الفرق بين استقلال الجزائر، واستقلال هذه الدول أن الجزائر هي التي اختارت قادة ثورتها، وهي التي أرغمت فرنسا على الخروج، وهي التي وضعت النظام السياسي والاقتصادي التي تريد. بينما هذه الدول التي ذكرتها سابقاً فإن فرنسا هي التي قررت الخروج منها بعد أن تحولت عالة على ميزانية الجمهورية الفرنسية المنهكة والخارجية من الحرب العالمية الثانية مثخنة الجراح، حتى أن بعض هذه الدول طلبت من فرنسا أن تأخر خروجها عاماً آخر كي تتمكن من تكوين طاقم إداري يدير الدولة بعد خروج الادارة الفرنسية !.

٢- بطيء البرامج الإنمائية في مجال التعليم، حيث إن كثيراً من هذه الدول افتتحت التعليم في السلك الجامعي فيها في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي. وجلها مازالت ذات جامعة وطنية واحدة (النيجر، بوركينا، تشايد، مالي، جامبيا، غينيا، وغيرها عدا نيجيريا وغانا وساحل العاج). وهذا يعني أن دولة مثل النiger تعداد سكانها يفوق الأحد عشر مليوناً بها جامعة واحدة هي جامعة (البروفسيير عبد المؤمن) تستوعب سنوياً أقل من ألفي طالب. ومجموع طلابها هذا العام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ م ما يقارب سبعة آلاف طالب فقط.

٣- الثقافة الشعبية والتي تفضل مشاركة الأولاد وخاصة البنات في الانتاج الزراعي والحيواني على انفاق عشرين سنة في التعليم، وبعد ذلك يواجه مشكلة التوظيف، فإن حلت مشكلة التوظيف لم يسلم من مشكلة المرتب الحكومي المتدني .^{٢١}

ب) التخلف في التنظيم الإداري.

وهذا نتيجة طبيعية للتخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية، والذي يدعمه التنوع اللغوي والقبلي، الذي يؤدي إلى ولاء للقبيلة أكثر من الولاء للدولة. حتى عبر أحد الزملاء عن التنوع في بلده فقال " نحن لا نتفق إلا في أمرين الاسلام واللغة الفرنسية " وهذا يؤدي إلى تعقيد الجوانب الادارية، حيث إن كل مسؤول إداري يسارع

لمساعدة من هو من بني جلدته (قبيلته ولغته) ولكي تتضح هذه الفكرة فإن دولة مثل نيجيريا فيها حوالي ثلاثة ملايين من قبيلة الهمسا، وخمسة وعشرون مليونا من قبيلة البيربا، وعشرون مليونا من قبيلة الايبو، و عشرة ملايين من قبيلة الفلانة. وكل قبيلة لغتها الخاصة بها.

ج) التخلف في التنظيم السياسي.

أولاً: النظام السياسي المتبعة في معظم هذه الدول هو النظام الليبرالي، ولا توجد جمهورية فدرالية شبيهة بالنظام الجمهوري الأمريكي سوى جمهورية نيجيريا الفيدرالية، وأما بقية الدول فهي ذات نظام جمهوري على الطريقة الفرنسية. والذي يقوم على أساس الدولة ذات الرأسين (رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء) وعلى الرغم من إجراء كثير من الانتخابات إلا أنه وبعد أربعين سنة من الاستقلال تفقر الانتخابات إلى النزاهة حتى منتصف التسعينات. وقد حدث تغيير كبير ومثير في نهاية التسعينات ومطلع القرن الحادي والعشرين، حيث وقع تغيير ديمقراطي شهد له الجميع بالنزاهة في كل من السنغال، والنيجر ومالي، وبينما مازالت الأنظمة الشمولية تشمل دولاً أخرى (كبوركينا فاسو و غينيا، والتوجو)، وسببت نتائج الانتخابات مشاكل كبيرة في دول مثل ساحل العاج. ويعتبر العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة الفساد الاقتصادي فعلى سبيل المثال لا الحصر أنشأ الرئيس الأفواري - نسبة إلى كوت ديفوار - الراحل (هوفيت بوانيه). (كنيسة سيدة السلام) التي بناها من ميزانية الدولة، وافتتحها البابا بولس الثاني ١٩٩٠ م. وكانت تكلفة بنائها حوالي ثلاثة مليون دولار ، واشترك في بنائها ما يربو على ٢٠٠٠ عامل وحرفي. وتكلفة صيانتها السنوية تتجاوز المليون ونصف المليون دولار ٢٢. في بلد يعاني كثير من مواطنيه من البطالة والفقر والعوز، وخاصة في الشمال ذو الأغلبية المسلمة. وإن أمثلة الفساد المتبعة عن

العامل السياسي أكثر من أن تحصى، وخاصة في بلدان إفريقيا الغربية حيث تكاد تكون الدولة ومواطنيها في خدمة الرئيس وحاشيته على عكس ما ينبغي ويفترض - أي الرئيس وحاشيته في خدمة الشعب.

ثانياً : تفاسع الحكومات عن التدخل من أجل مراقبة سير العمل في مؤسسات وسلطات الدولة.

إن عدم مراقبة تطبيق النظم واللوائح، يؤدي إلى الترهل الإداري، والبيروقراطية المعرفة لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، كما يساعد على تفشي كافة المظاهر المسيئة والمخالفة أصلاً للقانون كالرشوة والمحسوبية.

ثالثاً : عدم تمكين ذوي الخبرة من تقلد مناصب صنع القرار، وإقصاء كل من يقف في وجه التيار الانتهازي والمستفيد من الوضع الاقتصادي القائم.

وخير مثال على ما سبق ما وقع في جمهورية غينيا " عام ١٩٩٨ م حيث استدعي الرئيس الغيني (لانسانا كونتي) وزير الاقتصاد السابق في دولة ساحل العاج (السيد سيديا توري) وهو مواطن غيني في الأصل اكتسب الجنسية العاجية وارتقى في سلم الدولة حتى عين وزيراً للاقتصاد نظراً لجهده وثباته وقدراته الاقتصادية، وطلب منه أن يوجد حلول جذرية للمشكل الاقتصادي في بلده الأصلي غينيا ، وبدأ الوزير في العمل فاكتشف أن هناك موظفين متوفين مازالت تصرف رواتبهم، بل ومنهم من جأته ترقى بالتقادم، وهناك آخرون ثبت مغادرتهم الدولة منذ أمد غير قريب وما زالت مرتباتهم تصرف. واكتشف كثير من مظاهر الغش والتزوير التي أفلتت كاهم ميزانية الدولة لسنوات خلت دون مبرر قانوني أو أخلاقي ^{٢٣} . وقد تكالبت مراكز القوة في الدولة على الوزير المستقدم لإنقاذ البلاد والعباد من الأوضاع الاقتصادية المزرية، فعزل من منصبه تحت ذريعة أن اجراءاته التي اتخذها سبب القلاقل في البلاد ! ^{٢٤} .

رابعاً : وجود الطبقية في المجتمع.

من الملاحظ في غرب افريقيا عموماً احتفاظ المجتمع بتقسيمات اجتماعية عائدة إلى الثقافة الشعبية حيث تعزز، وتجل بعض المهن، وتحقر، وتسرخ من بعض المهن فمن المهن التي ينظر إليها بإزدراه مهن (الحدادين والدبابعين والسبعين (باعة الماء والرعاة). بينما ينظر باحترام إلى مهن التجارة والوظائف المهنية المكتسبة من التعليم الجامعي كالطب والهندسة والتعليم. وتأخذ مهن كالزراعة منزلة متوسطة وقد يتطرف المجتمع فيصل الأمر إلى حد عدم التزوج بين أرباب هذه المهن.

خامساً : فرض ضرائب باهظة على ممارسي التجارة (وانتشار التعصب القبلي):

من الملاحظات التي تسجل في كثير من دول غرب افريقيا أن مصلحة الضرائب لا يحكمها قانون يمكن أن يساهم في التنمية ففي بعض الدول كبوركينا فاسوا تعتبر مصلحة الضرائب الحكومية أكبر ممول لميزانية الدولة، بينما في دولة كانديج تعتبر هذه الجهة من أكبر الأماكن التي تقع فيها المحاباة ونهب أموال الدولة. وخاصة في الأشياء التي تترك للأشخاص العاملين في هذه الجهة تقويم نسبة الضريبة الجمركية كالسيارات والألبسة والآلات باختلاف أنواعها، فإن نسبة الضريبة تكون عكسية مع نسبة الرشوة ! وكذلك الحال مع أبناء القبيلة الواحدة فهناك عوامل مهمة لقليل أو تكثير ما يفرض من ضرائب منها الأصول الاجتماعية والرشوة.

سادساً : تخلف وسائل الانتاج الزراعي في كثير من الدول المعنية و عدم توفر الخبرات الكافية والمناسبة.

ما زال الفلاح الافريقي في هذه الدول يستعمل الأدوات الزراعية التي استعملها أجداء، ولا زالت الحيوانات (الأبقار والجواهيس، والابل) هي أهم وسائل الزراعة في

إفريقيا الغربية، وقلاً تجد الميكنة الزراعية التي تعمل في الحقول، ولعل أكثر ما يستعمل من آلات هو آلات ضخ المياه في نيجيريا لرخص سعر الوقود في هذه الدولة. بينما في كثير من الدول يقوم المزارع باستخدام عائلته وأبناءه في غرس وجني والعناية بمحصوله الزراعي، وهناك ملاحظة جد مهمة وهي أن الزراعة عموماً هي فترة واحدة في السنة، حوالي أربعة أشهر وتترك الأراضي الصالحة للزراعة فترة ثمانية أشهر بوراً ومرعى لقطعان الماشية.

سابعاً : انتشار البطالة و الجريمة المنظمة (العصابات) - بيع المخدرات.

نظرأً للزيادة السكانية الهائلة التي تتميز بها منطقة غرب افريقيا عموماً والتي تعتبر من أكبر مناطق العالم نمواً في عدد السكان، فإن نتيجة ذلك زيادة مطردة في عدد الباحثين عن فرص العمل، زيادة في المنضمين لصفوف العاطلين عن العمل، وهذا الأمر يؤدي إلى إنتشار الجريمة البسيطة أو المركبة (العصابات) وتعاطي المخدرات سواء بتناولها أو ببيعها، وخاصة في بعض الدول التي تحولت فيها البطالة إلى ظاهرة (كניגيريا، وغانا، والسنغال) ويعاين ذلك فشل حكومي و رسمي في إحتواء مشكلة البطالة، أو ايجاد حلولاً مؤقتة أو دائمة، تخفف من حدة هذه الأزمة.

ثامناً : ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة و اتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي.

قد يكون هذا السبب عاماً لمجمل دول العالم الثالث، وعلى وجه الخصوص في القارة الإفريقية حيث يولد الإنسان الإفريقي وهو مديون (بـ ٤٠٠٠ دولار) ^{٢٥}.

ويؤدي ذلك إلى صرف ميزانية الدولة عن مسارها الصحيح إلى خدمة فوائد هذه الديون، مما يؤدي إلى تباطؤ أو توقف عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة.



المبحث الثاني

مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي.

١- الرشوة.

فما يحوزه رجال الجمارك من جيوب المواطنين هو أكثر بكثير مما يدخل في خزينة الدولة. وما يتقاضاه رجال الشرطة على نواصي الطرق من أيدي سائقي السيارات هو أكثر بكثير مما يدخل خزينة الدولة من رسوم وغرامات المخالفات المرورية. بل إن دولة مثل نيجيريا أكثر بيوتها لا يوجد فيها عداد كهرباء حيث يقع تقدير استهلاك الكهرباء بالعين المجردة من قبل جابي رسوم استهلاك الكهرباء، وفي الكثير والغالب ما تكون قيمة الفاتورة متناسبة عكسياً مع قيمة الرشوة. فإن زادت الرشوة قلت قيمة الفاتورة، وإن قلت الرشوة زادت الفاتورة^{٦١}. ومثال آخر أن معظم هذه الدول يوجد فيها نظام الطرق مدفوعة الأجر - أي عند المرور من مدينة لأخرى لابد من دفع رسوم الطريق - وفي الكثير والغالب لا يقدم للشخص الصك الذي يفيد أنه دفع هذه الرسوم. وهذا يعني ببساطة أن ما تم تحصيله سيتقاسمه رجال (الجندرم) الحرس الوطني.

في مجال الاستيراد يحتكر عدد قليل من التجار استيراد أهم السلع التموينية كالأرز والسكر والزيت وغيرها من السلع الأساسية ويبذلون في توزيعها على صغار التجار، وهم وحدهم الذي يقرر قيمة مثل هذه السلع والتي يتحكم بها قانون العرض والطلب فيقع المستهلك ضحية جشع التجار وغياب رقابة الدولة. وكذلك الحال في مجال الخدمات التي تقدمها الدولة، كإصدار التراخيص

المختلفة والبطاقات، والجوازات، فإن الرشوة ضرورية، و إلا سيكون مصير المعاملة التسويف والعرقلة المؤدية إلى اليأس، والاضطرار إلى اللجوء إلى الرشوة من جديد لسرعة انجاز المطلوب. بل إن الأمر وصل إلى حد المساعدات التي تقدمها الدول الأجنبية، حتى أن كثيراً من هذه الدول تشرط لتقديم المساعدات إلى بعض الدول في هذه المجموعة بضرورة إشراف الدولة المقدمة للمساعدة على أوجه صرف وإنفاق هذه المساعدات.

٢- اتساع التعامل بالربا.

تکاد أن تكون معظم المعاملات المالية والمصرفية في دول غرب افريقيا قائمة على أساس الفوائد الربوية، فمعظم البنوك العاملة هي بنوك دولية أو إقليمية وقلما تجد بنك وطني فعلى سبيل المثال جمهورية النيجر فيها ثمانية بنوك عاملة وهي بنك (SONIBANK) سوني) وهو بنك تونسي، وبنك التجارة الخارجية (وهو بنك ليبي) (BCN) والبنك الاسلامي للتجارة (وهو ماليزي) (BINCI) وبنك (BANK OF AFRICA) أف افريكا) وهو بنك أمريكي، وبنك (BIA) وهو بنك فرنسي، و(BIA، كو، بنك) (ECOBANK) وهو بنك إقليمي. ولا يوجد أي بنك وطني. وتقتصر المناشط المصرفية الوطنية على البنوك الشعبية وهي عبارة عن صناديق التوفير، تفرض أصحاب المشاريع الصغيرة (ما دون \$ ٢٠٠٠)، بنسبة ربوية تصل إلى ١٨ %.

٣- الغش.

ويتخذ الغش عدة مظاهر أهمها :

أولاً - الغش في البضائع. بـتغيير تواریخ الاستهلاک.

ويقع الغش في هذا المجال من خلال تبديل تواریخ الصلاحیة، حتى أن أحد المتابعين لمثل هذه القضايا اعتبر افريقيا عموماً أهم مكان للتخلص من السلع التي على وشك انتهاء صلاحيتها وخاصة الأطعمة المحفوظة. وأهم أماكن تصديرها هي بريطانيا واستراليا وفرنسا وأسبانيا. وأهم الدول التي ترسل إليها هذه الأطعمة هي النيجر وتشاد

ومالي والسنغال ونيجيريا وبوركينا فاسو.
ثانياً : الغش في الصناعة وذلك بتقليد المصنوعات الأصلية، وتغيير أماكن
المنشأ.

وتعتبر جمهورية نيجيريا الفيدرالية الزائدة في هذا المجال، حتى أن صناعاتها
المقدمة والمحاكية لماركات عالمية مشهورة في الأدوات الكهربائية وقطع غيار
السيارات، والعطور والأقراص المرنة تجاوزت حدود القارة الإفريقية. وقلما تجد في
أسواق غرب إفريقيا مصداقية لما تحمله الأغلفة من ماركات وعناوين منشأ.

٤- الاحتكار.

وهي ظاهرة مرتبطة بنشاط السوق ومدى الحرية الاقتصادية المتوفرة وغياب
الرقابة الفعالة، وتکاد تتحصر مظاهر الاحتكار في دول غرب إفريقيا على المواد
الغذائية بشكل خاص كالأرز والذرة والفول السوداني واللوبياء وهي المحاصيل
التي تستخدم كقوت للسكان في تلك المنطقة. ويعود السبب في ذلك لغياب الجهات
الرسمية ممثلة في الدولة لشراء محاصيل المواطنين والمزارعين وقت حصادها لعدم
توفرهم على أماكن وإمكانيات لتخزينها فتتدحرج أسعار الغلات إلى أبخس الأثمان فمثلاً
(كيس الدخن وهو القوت الرئيس للسكان يصل سعره إلى أربع دولارات وقت الحصاد،
ويرتفع بعد ذلك ليصل إلى خمس وعشرين دولار وقت شحه في السوق) وأدى هذا إلى
ظهور مجموعة من التجار الذين لديهم إمكانيات جيدة لشراء وتخزين هذه المحاصيل،
ثم يتحكمون في ضخ كميات محددة إلى السوق طوال العام ويحافظون بذلك على
الأسعار التي يريدونها، وخاصة أن القانون السائد في تلك الدول لا يمنع ذلك. بل يعتبر
ذلك جزءاً من اللعبة الاقتصادية في ظل نظام السوق المفتوح.

والمظهر الثاني لأشكال الاحتكار هو إحتكار الاستيراد أو ما يسمى (ترخيص
حصرية الاستيراد) ويلاحظ انتشار ذلك في عموم دول غرب إفريقيا حيث تخصص

تاجر واحد في استيراد احتياجات دولة كاملة من الأرز من تايلاند أو الصين أو باكستان، وتاجر آخر يحتكر استيراد الزيوت، وثالث يحتكر استيراد الذرة وهلم جرا. ومن الملاحظ هنا أن القانون لا يمنع أي تاجر من المشاركة في استيراد مثل هذه الأشياء من مصدر المنتها، ولكن كون الأمور ترسخت لدى الشعب وأجهزة الدولة على هذا الأساس فإن أي من التجار الصغار أو الجدد لا يستطيع مواجهة هذا الصنف من التجار، لأنه في الكثير والغالب ما يكون وزير سابق أو من حاشية رأس الدولة.

٥- اختلاس الأموال العامة من قبل الموظفين في الحكومة.

إن نسبة لا بأس بها من الموظفين في دوائر الدولة، وفي غياب يكاد يكون كامل وشامل للرقابة الفعالة "يصبح همهم الأول ملئ جيوبهم بالمال العام، دون اعتبار للحالة الاقتصادية للدولة أو الوضع المالي العام للميزانية". ومن صور هذا الاختلاس أن بعض المشاريع المفترض لها أن تنتهي في زمن معين لانتهياً أبداً. وأن مشاريع أخرى قيمتها محدودة ومعروفة توضع لها ميزانية هائلة^{٢٧}.

٦- انتشار الميسر.

LONA (B) 9P.M.U

نظراً لتأثير الثقافة الاستعمارية الشديد في مجال القانون والاقتصاد والسياسة وهي من أهم مجالات الحياة اليومية تنتشر كثير من مظاهر المناشط التي يزعم أنها جزء من حملات التنشيط الاقتصادي كألعاب الميسر بأنواعها وأشكالها منها المحلية ومنها عابرة الحدود ومنها الدولية فمن الألعاب المحلية أوراق اليناصيب، واللوتو الوطني، وصالات القمار، ومن الألعاب الدولية تلك الألعاب التي تعقد في فرنسا وتثبت مباشرة عبر تلفزيونات الدول الفرنكوفونية، كسباق الخيول الفرنسي اليومي، واليناصيب الفرنكوفوني.

٧- استغلال الدول الكبرى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها هذه الدول

من أجل الاستمرار في نهب ثرواتها. فالنيلجر لا تستفيد من اليورانيوم المصدر من

أراضيها إلا نسبة ٣٤ % بينما نسبة ٦٦ % تعود للشركات الفرنسية المحتكرة لاستخراج وتسويق خام اليورانيوم.

المبحث الثالث

نتائج الفساد في النشاط الاقتصادي .

١- هجرة العقول والشباب إلى خارج بلدانها.

إن من أهم النتائج التي أسفر عنها الفساد في النشاط الاقتصادي هذا النزيف المستمر والمتوال لخيرة أدباء وعلماء هذه البلدان حتى غدت الهجرة إلى الشمال (أوروبا وأمريكا) هو أعظم ما يتمناه المتعلّم وغير المتعلّم في هذه البلدان، وليس عجيباً أن نلاحظ طوابير من الأطباء والمهندسين يقفون أمام الفنصليات الفرنسية والأمريكية والبريطانية والكندية للحصول على فيزا للعمل أو الاقامة الدائمة.

٢- انعدام الثقة بالمصنوعات المحلية.

وهذه نتيجة طبيعية للثقافة السائدة في هذه البلدان حيث يقدم المصنوع فرنسيًا مثلاً على أنه السلعة الأجود والأفضل والأكثر مناسبة للإنسان المتحضر، وخير مثال على ما أقول الملابس، فعلى الرغم من أن هذه المناطق تصنف من أكثر مناطق العالم حرارة طوال العام، وهذا يعني أن المناسب لها ولمناخها هو الملابس الفضفاضة إلا أن الملاحظ تهافت سكان هذه المناطق على إرتداء الملابس - البُدل - (الكُوستيُم) الفرنسي أو الإنجليزي وجعل رباط العنف وكأن المعنى في مناطق باردة تقتضي هذه الملابس

الضيقه والثقيلة غالباً.

٣- زيادة غنى الأغنياء، وزيادة فقر الفقراء.

ويرجع ذلك لمنظومة القوانين والأعراف التي تسود في هذه المناطق والتي تعمل بنظام السوق المفتوح، والذي لا يضبطه ضابط، ولا يحده حد، لذلك فإن من وجد نفسه غنياً سيحافظ على هذه الصفة بكلة الوسائل.

٤- وجود طبقة للمنبوذين.

والسبب في وجود هذه الطبقة متعدد الأوجه منها مظاهر الفقر المدقع المنتشرة في بعض هذه الدول، وعدم قدرة بعض الأسر على إعالة أفرادها مما يدفع الوالدين لإرسال أولائهم للتسول، وانتشار اللقطاء، وغياب المؤسسات الوطنية التي تهتم بمثل هذه الحالات الإنسانية، وتدور القيم الأخلاقية والدينية.

٥- انتشار السرقات المترنة بأعمال العنف.

وهذه ظاهرة تخص بعض الدول وبالتحديد نيجيريا وغانا، ولعل السبب في ذلك الأعداد الهائلة للعمال الذين يعانون من البطالة، ومظاهر الفقر المتفشية، وغياب هيبة الدولة، وتفكك وضعف وسائلها الأمنية والتي تضمن سيادة القانون، وسلامة المواطنين، فعلى سبيل المثال هناك مناطق في نيجيريا لا يمكن بحال من الأحوال السفر فيها نهاراً إلا على هيئة قوافل من السيارات فما بالك بالسفر فيها ليلاً.

٦- تفكك الأسر و انهيار القيم والأخلاق في المجتمع.

ويعود هذا الأمر إلى عدة عوامل مجتمعة من أهمها المشكل الاقتصادي، وانتشار تعاطي المخمر فمنطقة غرب إفريقيا عموماً من أكثر مناطق العالم تناولاً للخمور، وخاصة الدول الفرنكوفونية.

٧- نتائج ذلك في الخارج :

على المستوى الخارجي أصبحت معظم هذه الدول لا تحظى باحترام الدول والمؤسسات الدولية، بل معظمها لديه مكتب للبنك الدولي يراقب الوضع الاقتصادي

• الكاميرون، مصنفة تحت أكبر دولة منتشر فيها الفساد الاداري.

• النيجر، وتشاد، ومالي، وغينيا بيساو، وجامبيا مصنفات كأفقر دول في العالم.

• نيجيريا، مصنفة كأكبر دولة تزور فيها بطاقة المنشأ. (الصناعات المقلدة).

المبحث الرابع

الحلول والمقررات

• الاصلاح السياسي.

إن الاصلاح السياسي القائم على أسس من التنمية الاجتماعية والثقافية والسلمية المراعية لخصوصية المنطقة وأعرافها وتقاليدها سيؤدي حتماً إلى القضاء على كثير من مظاهر الفساد المستشري في دول هذه المنطقة، وقد خطت المنطقة عموماً خطوات ذات شأن في هذا الاطار وخير مثال على ذلك التداول السلمي على السلطة بين حزب الرئيس المالي السابق (السيد ألفا عمر كوناكري) وحزب المعارضة الذي شكل الحكومة الحالية في هذه الدولة ، ومثال آخر يؤكد هذا البعد المتنامي في غرب القارة ما وقع العام الفارط في جمهورية السنغال حيث فاز المعارض وهو الرئيس الحالي (السيد عبد الله واد) على الرئيس السنغالي في حينه والذي كان متقدماً للأمور منذ أكثر من عشرين عاماً وهو السيد (عبدو ضيوف الرئيس الحالي لمنظمة الفرنكوفونية) ومثال ثالث لهذا التيار الاصلاحي في المجال السياسي هو تنازل العسكر - بقيادة الكولونيل (ممن ونكي) - عن الحكم لحكومة مدنية وطنية منتخبة بإشراف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في جمهورية النيجر وهي الحكومة الحالية برئاسة (السيد من طنجة). وما لا شك فيه أن مثل هذا التطور الدراميكي في دول ذات عرقيات

مختلفة وبهذه الموصفات التي أقل ما يقال عنها أنها مرضية لتداول أعلى السلطات فيها أدى إلى زيادة كبيرة في ثقة المستثمرين كما رفع الحذر المفروض على هذه الدول من قبل المنظمات الدولية التي تقوم ببرامج التنمية والإقراض طويلة الأجل كالبنك الدولي والمنظمات الإنسانية والتنموية التابعة للأمم المتحدة^{٢٨}.

وإن المتتبع لما أنجز في بعض هذه الدول خلال الأعوام الثلاثة الماضية والتي شهدت هبوب قوي لرياح الديمقراطية وتحي عدد من قادة هذه الدول سواء من خلال صناديق الانتخابات أو بالوفاة أو بأي أسباب أخرى، ليحدوه الأمل في أن تأخذ هذه الدول طريقها الصحيح والسليم نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يحتاج إلى جملة من الإجراءات التي ستندفع هذا التوجه وخاصة أن أهم ماتملكه هذه الدول من ثروات هو الإنسان. ويمكن أن نجمل هذه الإجراءات فيما يلي:

- بناء مؤسسات اجتماعية تهتم بشؤون أصحاب الاحتياجات، وذو الحالات الاجتماعية الخاصة كدور الائتمان والمنبوزين، والمعاقين. وتدريبهم على مهن تناسب وضعهم الصحي والاجتماعي.
- منع محلات بيع الخمور ونوادي القمار والميسر التي تؤدي إلى تفكك الأسر، واستمرار معاناة العائلات، وتوجد المكان المناسب والأرضية الجيدة لتكاثر العصابات ومدمني المخدرات.
- المراقبة الدقيقة من قبل هيئات دولية لأوجه الصرف العام. وذلك من خلال تدريب عدد من أبناء البلد للقيام بأعمال الادارة الجيدة وتشكيل لجان من الدول المقرضة تقوم بالتدقيق في الحسابات الحكومية، وملاحظة ومتابعة أوجه الإنفاق العام، ومحاسبة المسؤولين عن إهدار ثروات الشعوب، حتى يتم تشكيل رقابة وطنية يمكن أن تقوم بهذا الواجب الوطني.
- تفعيل القضاء الوطني من خلال سن مجموعة من القوانين والنظم التي

تضمن حرية القضاء ونزاهته كما تضمن القاضي الأمان الشخصي والعائلي، وعدم التأثير على الأحكام الصادرة في المحاكم، ومحاربة مظاهر الرشوة والمحسوبية داخل القضاء وخارجها.

• مراقبة مظاهر النشاط الاقتصادي (الأسواق والمصانع) وايجاد حلول سريعة وجذرية لمعوقات هذا النشاط. وتسهيل دخول المستثمرين، وايجاد منظومة معلوماتية تسهل على المستثمرين الوطنيين والأجانب الوقت والمال في معرفة أوجه النشاط الاقتصادي الممكن أن يمارس في كل بلد، وهذا يتطلب تحسين وسائل الدعاية الاقتصادية والاستثمارية لكل دولة وإيصال هذه المعلومات بصورة صحيحة وموثقة لمراكم الاستثمار الدولية.

• محاربة أوجه الفساد المنتشرة في الدوائر الحكومية، وخاصة المؤسسات الحكومية التي تساهم في تفعيل أو تثبيط العمل الاقتصادي كمصلحة الضرائب والجمارك، إدارات الموانئ البحرية والبرية والجوية، وتفعيل هذه الإدارات من خلال إدخال وسائل الادارة الحديثة وترقية وتدريب موظفيها على مسيرة الانجازات في مجال اختصاصها في الدول المتقدمة.

• اصلاح البنية التحتية (طرق، كهرباء، مياه) واصلاح وسائل الري وتنظيمها، وبناء السدود على الأنهر وشق القنوات الفرعية لايصال الماء إلى أكبر مساحة من الأراضي الزراعية، وإقامة الجسور والطرق المعبدة لتسهيل عملية التواصل بين أقاليم القطر الواحد وبين الدول المجاورة.

• مراقبة الأسعار (Price Control)، وذلك من خلال إنشاء لجان وطنية متخصصة تراقب أسعار السلع الأساسية المتداولة في الأسواق، وعدم ترك الأمر لقوانين السوق، وجشع التجار. بالإضافة إلى تأسيس لجنة وطنية للمقاييس ومراقبة

الجودة والصلاحية ومحاربة كافة مظاهر التزوير في بطاقة المنشأ والصناعات المقيدة.

- تحسين رواتب الموظفين من خلال ربط الأجر بسلم التضخم المالي وهبوط القيمة الشرائية للعملة الوطنية، ودفع هذه الأجر في موعدها المحدد، وليس كما هو واقع في بعض هذه الدول والتي ربما تأخرت رواتب موظفيها أحياناً خمسة إلى ثماني شهور. مما سيبطّل حجة هؤلاء في قبولهم للرشاوي أو تقاعسهم عن العمل أو اعتدائهم على المال العام بالاختلاس والسرقة.

استبيان

أجب بنعم أو لا :

- تعتبر الرشوة والمحسوبية وعدم وجود الرجل المناسب في المكان المناسب من أسباب عرقلة التنمية الاقتصادية وانتشار مظاهر الفساد في بلدك (نعم - ٨٣ %)، (لا - ١٤ %) لا إجابة (٣ %).
- السرقة من المال العام ممارسة ومبررة ومستساغة في بلدك (نعم - ٥٢ %)، (لا - ٢٧ %) لا إجابة (٢١ %).
- ينظر للمستفيد من المال العام في بلدك (باحترام - ٤١ %)، (بازدراة - ٢٩ %) (بلامبالاة ٢٣ %) (لا رأي لي ٧ %).
- تقوم الحكومة (وإداراتها المتخصصة) بواجباتها على خير وجه في النواحي الاقتصادية. (نعم - ١١ %)، (لا - ٧١ %) لا إجابة (١٨ %).
- تعتبر الأزمة الاقتصادية وضعف المرتبات هي أكبر مشكلة تعاني منها في بلدك. (نعم - ٩٤ %)، (لا - ١ %) لا إجابة (٥ %).
- الحلول المناسبة في رأيك لمشاكل الفساد الاقتصادي في بلدك تتطلب تغييرًا سياسياً (نعم - ٨٧ %)، (لا - ٦ %) لا إجابة (٧ %).
- أسباب الفقر في بلدك ترجع لعوامل :

- سياسية : (نعم - ٦٥ %)، (لا - ٢٧ %) لا إجابة (٨%).
- اقتصادية : (نعم - ٩٢ %)، (لا - ٥ %) لا إجابة (٣%).
- إدارية : (نعم - ٧٣ %)، (لا - ١١ %) لا إجابة (١٦%).
- خارجية : (نعم - ٣ %)، (لا - ٧٦ %) لا إجابة (٢١%).
- أسباب الهجرة إلى الخارج في بلدك :
- البحث عن الحياة الكريمة (فرص العمل) (٦٩ %).
- الظلم السياسي والاجتماعي. (١٤ %)
- أسباب أخرى. (١٧ %)

الهوماش

١. كوني صوالو - وضعية اللغة العربية في كوت ديفوار. بحث تخرج عام ١٩٩٧ / ١٩٩٦ م ص ١٣ نقلًا عن : KASSE Simon Geographi cours 3 eme edition.
٢. موسوعة المتقف المسلم. العالم الإسلامي اليوم. محمود شاكر. دار الصحوة بالقاهرة، ص ٦٤، ط ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥ م
٣. - تبلغ المسافة بين (نيامي) عاصمة جمهورية النيجر، مقر الجامعة الإسلامية بالنيجر خمسة وأربعين كيلو متر، يمر الطريق بينهما محاذياً لنهر النيجر تماماً، ورغم ذلك لا تكاد تجد حقولاً زراعية ذات شأن، ولا تشاهد إلا قطعان الأبقار تجتاز المنطقة طلباً للماء.
4. memorial De LA Cote. Divoire. Henriette Diabate 2 edition Tome jmi Abidjan 1987.
٥. مقدمة في التنمية الاقتصادية. والتر إيلكان، ترجمة د. محمد عزيز، ص ٦. منشورات جامعة قاريونس. ١٩٨٣ م
٦. The New Encyclopedia. p. 264.
- ٧- النيجر اليوم. سلسلة كتب تصدر عن دار (جون أفريك) ص ٥. ط ٣. ١٩٨٨ م

٩ - LE LAROUSSE DE POCHE 2000.bag 919.

١٠ - جغرافية العالم الإسلامي. ص ٢٠١

١١ - Histoire Geographie C. M. M inistere de l Education Nationale et de La Formation de ABaSE (R. C 1) P.112.

١٢ - كوناتي ساليف. (القاديانية - الأحمدية - وحركتها في ساحل العاج، بحث تخرج ١٩٩٩ - ١٩٩٨. ص ١.

١٣ - الأقليات المسلمة في إفريقيا. سيد عبد المجيد بكر، سلسلة دعوة الحق، السنة الرابعة. ج ٢، رمضان ١٤٠٥ هـ يونيو ١٩٨٥ م، ص ٢٥٨ وما بعدها.

١٣ - المرجع السابق. ص ٢٦١.

١٤ - The New Encyclopedia. p.256

١٥ - المصدر السابق. ص ٢٥٨.

١٦ - المصدر السابق. ص ٢٥٨.

١٧ - الأقليات المسلمة في إفريقيا. سيد عبد المجيد بكر، سلسلة دعوة الحق، السنة الرابعة. ج ٢، رمضان ١٤٠٥ هـ يونيو ١٩٨٥ م، ص ٣٠٦ وما بعدها.

١٨ - المصدر السابق بتصرف يسir. ص ٣٢١.

١٩ - The New Encyclopedia. p.261

٢١ - راجع. ص ٢١٥ بتصرف من كتاب. (P. JONTNOTOE (FLASHES SUR LE MONDE)

٢٢ - يتقاضى الأستاذ في المدارس الابتدائية والذي يحمل الليسانس ما يقارب مائة دولار شهرياً.

٢٣ - مجلة رسالة الجهاد. العدد ٩٧ لعام ١٩٩١ م ص " ٨ " بتصرف.

٢٤ - ينظر : أثر الرقابة الفعالة في تحسين ظروف العمل بгинيا. محمد سيكو كروما. بحث مرقون، المعهد العالي لتكوين الأساتذة. الجامعة الإسلامية بالنيجر. ص ١٥.

٢٥ - المصدر السابق.

٢٥ - الرئيس نلسون مانديلا في خطابة أمام الدورة العادلة لجمعية الأمم المتحدة ١٩٩٧ م

٢٧ - ملاحظتي الشخصية من خلال اقامتي عدة شهور في مدينة سوكوتو بشمال نيجيريا. حيث استأجرت في هذه المدة ثلاثة بيوت ولم يكن في أيهن عدد كهربائي. ولما سالت عن السبب أخبرت أن الناس قد أجمعوا على رفض تركيب هذه العدادات.

٢٨ - ينظر : ظاهرة الاحلاس في المشاريع الوطنية بالكاميرون. سعيد بيا ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . الجامعة الإسلامية بالنiger. ص ٣ .

٢٩ - البنك الدولي، التقرير السنوي. ص ٣٨. ١٩٩٩ م. مطبع الأهرام التجارية. قليوب، مصر.

قائمة المراجع والمصادر

- ١) البنك الدولي، التقرير السنوي. ١٩٩٩ م. مطبع الأهرام التجارية. قليوب، مصر.
- ٢) أثر الرقابة الفعالة في تحسين ظروف العمل بعينها. محمد سيكو كروما. بحث مرقوم، المعهد العالي لتكوين الأساتذة. الجامعة الإسلامية بالنiger. ص ١٥ .
- ٣) الأحمدية - وحركتها في ساحل العاج كوناتي ساليف. القاديانية -، بحث تخرج ١٩٩٨ - ١٩٩٩ بحث مرقوم.
- ٤) الأقليات المسلمة في إفريقيا. سيد عبد المجيد بكر، سلسلة دعوة الحق، السنة الرابعة. ج ٢ ، رمضان ١٤٠٥ هـ يونيو ١٩٨٥ م، ص ٢٥٨ وما بعدها.
- ٥) ظاهرة الاحلاس في المشاريع الوطنية بالكاميرون. سعيد بيا ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . الجامعة الإسلامية بالنiger. بحث مرقوم.
- ٦) موسوعة المتقف المسلم. العالم الإسلامي اليوم. محمود شاكر. دار الصحوة بالقاهرة، ص ٦٤ ، ط ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م
- ٧) مقدمة في التنمية الاقتصادية. والتر ايكان، ترجمة د. محمد عزيز، ص ٦. منشورات

جامعة قاريونس. ١٩٨٣ م

٨) مجلة رسالة الجهاد. العدد ٩٧ لعام ١٩٩١ م.

٩) النيجر اليوم. سلسلة كتب تصدر عن دار (جون أفرييك) ص.٥.٣.١٩٨٨ م

١٠) وضعية اللغة العربية في كوت ديفوار. كوني صوالو - بحث تخرج عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ م ص ١٣.

المصادر باللغة الأجنبية :

- 1- The New Encyclopedia.
- 2- Histoire Geographie C. 2- M. M inistere de l Education Nationale et de La Formation de ABASE) R. C 1(P.112
- 3- memorial De LA Cote. Divoire. 3- Henriette Diabate 2 edition Tome)1(jmi Abidjan 1987.